**VIDEO 1**

**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة السيدة آيا الزين**

**رئاسة مجلس الوزراء**

بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١

في بياناتها الوزارية، تبنّت الحكومات اللبنانية المتعاقبة هدف "مكافحة الفساد"، لما لهذه الآفة من تأثير على حقوق الانسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك على الحق في التنمية.

فشهدت الأعوام الأخيرة على ورش اصلاحات تمثلت في العديد من التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، كقوانين حماية كاشفي الفساد، والحقّ في الوصول الى المعلومات، ومكافحة الفساد وانشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، والتصريح عن الذمّة المالية والمصالح، والاثراء غير المشروع، وغيرها.

وذلك، بالإضافة الى العديد من القرارات الوزارية، أهمّها اقرار "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، والتدابير الآنية والفورية لمكافحة الفساد، واستعادة الأموال المتأتية عنه، والتدقيق المالي والجنائي. فتمّت الاشارة اليهم بوضوح في متن التقرير الوطني.

**و**نسترض تباعاً لأهمّ الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة، ولأهم القوانين التي أقرّها مجلس النوّاب، منذ تاريخ تقديم التقرير، بالإضافة الى تلك التي لم تذكر في التقرير، وينبغي إلقاء الضوء عليها لأهميتها:

1. **بالنسبة "للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد":**

تمّت الدعوة مبدئياً بتاريخ 23\1\2021 لانتخاب القاضيين المتقاعدين على أن ينسحب الأمر على تسمية باقي الأعضاء، من الجهات التي حدّدها القانون، بانتظار تشكيل حكومة جديدة لإقرار المرسوم.

1. **بالنسبة للمرسوم التطبيقي لقانون الحق في الوصول الى المعلومات:**

بتاريخ 27/9/2020، يوم نُشِر المرسوم وبدأ سريانه، طلبت الأمانة العامة لمجلس الوزراء من الادارات تكليف موظفي المعلومات الخاصة بها، وفقاً لنصّ المرسوم، وطلبت من وزارة المالية العامة إصدار القرار المُحَدِّد لقيمة النفقات المتوجبة عن كل طلب، وطريقة استيفائها.

1. **بالنسبة لقانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح، ومعاقبة الاثراء غير المشروع:**

بتاريخ 16/11/2020، صدر تعميم عن السيد رئيس مجلس الوزراء للطلب من جميع الوزارات والادارات العامة، إصدار التعاميم المنصوص عنها في القانون، بشأن مهل تقديم التصاريح.

1. **النظام الالزامي لمعاينة ومراقبة الحاويات والبضائع والمركبات في المرافق الحدودية اللبنانية (scanner) بهدف الحد من التهريب:**

بتاريخ 30/7/2020، صدر المرسوم 6748 حول تلزيم مؤسسة خاصة، عن طريق إجراء مناقصة عمومية، مهمة إنشاء وتمويل وتركيب التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعاينة ومراقبة الحاويات والبضائع والمركبات في المرافق الحدودية. فوصلنا إلى مرحلة إعداد دفتر شروط المناقصة للسير فيه، وفقاً للأصول، فور تشكيل الحكومة الجديدة.

1. **التدقيق المالي والمحاسبي والجنائي:**

بتاريخ 28/7/2020، وافق مجلس الوزراء على توقيع العقود مع شركات KPMG و Oliver Wyman وAlvarez & Marsal، للقيام بمهام التدقيق المالي والمحاسبي والجنائي، وفقاً لرأي "هيئة التشريع والاستشارات." فقام وزير المالية العامة بتوقيع العقود، غير أن موضوع التدقيق الجنائي اصطدم في شقّ منه بأحكام "قانون السرّية المصرفية." فبتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٠، أقرّ مجلس النواب قانوناً بتعليق العمل بتلك الأحكام لمدة سنة واحدة. ولغايات هذا التدقيق. وأعلن السيد وزير المالية العامة أنه، وبعد صدور القانون، سيتمّ التواصل مع شركة Alvarez & Marsal لمتابعة التدقيق الجنائي.

1. **تحديث منظومة الشراء العام:**

في العام 2018، أجرت وزارة المالية العامة مسحاً شاملاً لمنظومة الشراء العام، بالتعاون مع 80 جهة وطنية مختصّة وعبر منهجية MAPS. وحالياً، يجري العمل على إعداد مشروع قانون عصري للشراء العام، منسجم مع المبادىء الدولية، بالتعاون مع متخصّصين في السياسات العامة، وخبراء قانونيين، وممثلين عن القطاع الخاص، وعن هيئات المجتمع المدني.